متحالفون

نشرة شهرية يصدرها التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

العدد الثاني والعشرون - ديسمبر 2020

عودة إرهاب داعش في العراق في عامي 2019 و2020 .. 2

المركز المشترك لتحليل الإرهاب JTAC إستراتيجية بريطانية لمكافحة الإرهاب .. 5

التطرف العنيف وتحدّيات التنمية في الغرب الإفريقي في ندوة التحالف الشهرية .. 8

الأمين العام يستقبل سفير جيبوتي

استقبل الأمين العامُّ للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف اللواءُ الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، في 8 نوفمبر 2020م، سعادة السفيرَ ضياء الدين سعيد بامخرمة سفيرَ جمهورية جيبوتي لدى المملكة العربية السعودية.

استمع السفيرُ إلى شرح مفصَّل عن جهود التحالف في محاربة الإرهاب في المجالات الفكرية والإعلامية والمالية والعسكرية، وفي تنسيق جهود الدول الأعضاء وتكثيفها، ودعم الجهود الدَّولية الرامية إلى حفظ الأمن والسِّلم الدَّوليَّين.

وأشاد السفير بما يبذله التحالفُ لتطوير شراكات إستراتيجية بين الدول الأعضاء والدول الداعمة والمنظمات الدَّولية؛ لتبادل أفضل الممارسات والخبرات، ورفع القدرات في مجال محاربة الإرهاب. ■

ندوة التحالف الشهرية تناقش

سبل مواجهة التطرف العنيف وتحدِّيات التنمية في الغرب الإفريقي

أقام مركزُ التحالف الإسلاميِّ العسكري لمحاربة الإرهاب بالرياض ندوتَه الشهرية الحادية عشرة، في 26 من نوفمبر 2020، بعنوان "التطرف العنيف وتحدِّيات التنمية في الغرب الإفريقي".

أدار الندوةَ الدكتور **منصور بن سعيد القرني** مديرُ الإدارة الفكرية في المركز، مؤكِّدًا أن هذه الندوةَ تبحث في سُبل إسهام التنمية الشاملة في بناء السِّلم وتعزيز السِّلم الاجتماعي، وفضِّ النزاعات والتطرف، والسعي إلى بناء مستقبل مشترك بين شعوب المنطقة.

تناول الدكتور مصطفى عبد الله الباحثُ في مركز كوفي عنان للتدريب على حفظ السلام، التنميةَ والتطرف العنيف، والمخاطرَ والتحدِّيات المستقبلية، داعيًا إلى توظيف استثمارات كبيرة لمعالجة مشاكل التنمية. فيما كانت مداخلة الدكتور لاسينا ديارا الباحثُ في المركز الإستراتيجي للأمن في الساحل والصحراء، تقوم على بيان أثر التنمية المحلِّية في تعزيز السِّلم الاجتماعي بالغرب الإفريقي، وأهمية إشراك أبناء المجتمعات المحلِّية في إدارة مجتمعاتهم. ...تابع صفحة 8

ورشة تدريبية لمحتوًى إعلاميٍّ آمن

عقد مركزُ التحالف الإسلاميِّ العسكري لمحاربة الإرهاب، في مقرِّ التحالف بالرياض، في 17 نوفمبر 2020م، ورشة تدريبية بعنوان محتوًى إعلاميٍّ آمن: إستراتيجيات الاستخدام الواعي لوسائل الاتصال الاجتماعي، حضرها ممثِّلو الدول الأعضاء في التحالف. قدَّمها المدرِّبُ الأستاذ الدكتور محمد بن سليمان الصبيحي الممثِّلُ الإعلامي للمملكة العربية السعودية لدى التحالف.

انطلقت الجلسةُ التدريبية من التحدِّيات التي فرضَتها تطوُّرات بيئة الاتصالات؛ إذ أسهمَت تقنيَّاتُ المعلومات والاتصال في تغيير أنماط التواصُل لوسائل الإعلام، وأتاحت للعامَّة فرصَ إنتاج المضامين الإعلامية بسهولة ويُسر، ممَّا يقتضي اتِّباعَ أسلوب جديد في التعامل مع هذه البيئة المُحدَثة.

هدفت الجلسةُ إلى مناقشة متغيِّرات البيئة الرَّقْمية وتحدِّياتها، وآفاق التعامل الواعي معها، وتبادل التجارب الناجحة في استخدام وسائل التواصل بأمان. وجاءت في أربعة محاورَ رئيسة، هي: خصائصُ البيئة الرَّقْمية وتحدِّياتها. ووسائلُ التواصل الاجتماعي بين التوظيف الإيجابي والسلبي. وجوانبُ الاستخدام الواعي لوسائل التواصل الاجتماعي. ونحو محتوًى إعلاميٍّ آمن. ■

عودة إرهاب داعش في العراق في عامي 2019 و2020

أسرة التحرير

أسفرت عودةُ العمليات الإرهابية لتنظيم (داعش) في العراق، وتصاعدُها في مناطقَ واسعة من البلاد، عن أعداد كبيرة من الضحايا والخسائر المادِّية، ما يُنذر بخطر كبير يهدِّد أمنَ المجتمع العراقيِّ وسلامته بجميع طوائفه وأعراقه. فمنذ إعلان بغداد رسميًّا في عام 2017م القضاءَ على تنظيم (داعش) في البلاد، لم يشهد العراقُ هذا العدد من الهجَمات التي شَمِلَت مقرَّاتٍ ومواقعَ للقوات الأمنية والحشد الشعبي والمقاتلين الأكراد (البيشمركه)، واستهدفت القرى النائيةَ والطرق الخارجية، ومارست خطفَ المدنيين وقتلهم وإحراق مزارعهم.

وكان التطوُّرَ النوعيَّ الأبرز في عمليات تنظيم داعش سلسلةُ الهجَمات المنسَّقة التي شنَّها على أربع مناطقَ معًا في محافظة صلاح الدين، ومهاجمةُ مديرية الاستخبارات في كركوك، ونِقاط أمنية قرب سجن سامُرَّاء، إضافةً إلى الهجَمات في محافظات دِيالى وكركوك وبابِل وكَرْبلاء، التي تسبَّبت بإصابة العشرات من المدنيين والعسكريين بين قتيل وجريح، ليظهر جليًّا إخفاقُ أحزاب السُّلطة في التعامل مع مخاطر عودة التنظيم.

دراسات وتحليلات

بيَّن الباحثان مايكل نايتس وأليكس أليدا أن تنظيم داعش تعافى من هزائم عام 2017م، ليرجعَ بقوة لا يُستهان بها إلى العراق، فمعدَّلُ الهجَمات في الأشهر الثمانية عشر الماضية يُظهر استعادةَ التنظيم توازنه. وقد أعاد نشر قواته وأتباعه في كثير من المناطق داخل العراق بالمستويات نفسها التي كان حقَّقها عام 2012م.

وتُظهر المؤشِّرات إمكانيةَ ازدياد عملياته في المناطق الريفية في عامي 2020 و2021م، وانضمام أعداد كبيرة من المقاتلين ذوي الخبرة من سوريا إليه، وتراجع قدُرات القوات العراقية والتحالف في محاربته. ومن المتوقَّع أن يؤدِّيَ تفشِّي فيروس كورونا (كوفيد- 19) والأزمةُ الاقتصادية إلى تصعيد حملة التنظيم لاستنزاف الدولة العراقية والجيش والقبائل.

وبدراسة الإحصاءات الرسمية يكشفُ الباحثان أن تنظيم داعش مستمرٌّ في إظهار مرونة كبيرة جدًّا في العراق، فقد كثَّف هجَماته في النصف الثاني من عام 2019م، وفي الربع الأول من عام 2020م، ووَفقًا لمجموعة من البيانات فإن عدد هجَمات التنظيم المبلَّغ عنها رسميًّا ارتفع من 1470 هجمةً في عام 2018م إلى 1669 هجمةً في عام 2019م، إضافةً إلى 566 هجمةً أُبلِغَ عنها في الربع الأول من عام 2020م.

وبتحليل هذه الأرقام مع الأخذ بالتفاصيل النوعية، تتجلَّى صورةُ تنظيم متشدِّد يعيد تأسيسَ نفسه في العراق، معتمِدًا على فريق من القادة المخطِّطين ذوي الخبرة، وصانعي القنابل الذين عادوا من ساحات القتال السورية عام 2019م؛ لتنفيذ عمليات جديدة، باتِّباع خطة الحرب المائعة (اضرِب واهرُب)، في مناطق العراق كلِّها التي فقدَ التنظيمُ سيطرته المادِّية فيها على السكَّان والموارد.

إن الهدف من دراسة المعلومات والبيانات الإحصائية الموثَّقة للهجَمات وتحليلها، على مستوى الدولة العراقية أولًا، ثم دراسة كل محافظة على حِدة لتحديد طبيعة الاتجاهات المتنوِّعة للتخطيط والهجوم في بيئات مختلفة، هو مراجعةُ الطبيعة النوعية للهجَمات، ومناقشةُ العوامل المتوقَّعة لانتعاش تنظيم داعش في العراق.

ووَفقًا للتحليل القائم على المقاييس المستخدَمة في دراسات سابقة للباحثَين، بدءًا من شهر أكتوبر 2018 إلى نهاية مارس 2020م، تناولت هذه المقالةُ هجَمات تنظيم داعش في الأنبار وصلاح الدين والأحزمة الريفية في بغداد ونِينَوى وكركوك وديالى، بتقسيم تلك الهجَمات إلى أحداث معتمدةٍ على المتفجرات، أو غير معتمدة عليها، وبدراسة الفئات الأربع للهجَمات عالية التأثير، وتشمل: التفجيراتِ المؤثِّرةَ على جوانب الطُّرق، ومحاولات تجاوز نِقاط التفتيش التابعة لقوات الأمن العراقية، والهجَمات على الأفراد، والهجَمات ذاتَ الإصابات الكثيرة.

الاتجاهات الوطنية

أوضحَت دراسةٌ أجرتها لجنةُ مكافحة الإرهاب في ديسمبر 2018م، وَفق مقاييسَ إحصائية، مقدارَ التراجع الكبير في عمليات تنظيم داعش في العراق أواخر عام 2017م الذي امتدَّ إلى العام التالي. فقد نفَّذ التنظيم شهريًّا ما يقارب 490 هجومًا في عام 2017م، ثم انخفض إلى 122 هجومًا شهريًّا في عام 2018م، واستمرَّ هذا الانخفاضُ حتى عام 2019م، فبلغت الهجَماتُ قرابة 97 هجومًا شهريًّا في الربع الأول من عام 2019م. ثم زادَ عددُ الهجَمات في كل ربع سنة منذ ذلك الحين؛ ففي الربع الثاني من عام 2019م نُفِّذ 132 هجومًا شهريًّا، ثم 143هجومًا شهريًّا في الربع الثالث، وفي الربع الأخير وصل العددُ إلى 183 هجومًا شهريًّا، ثم إلى 188 هجومًا شهريًّا في الربع الأول من عام 2020م. وتُظهر مقارنةُ الهجَمات في الربع الأول من عام 2019م بالهجَمات في الربع الأول من عام 2020م زيادةً بنسبة 94%.

الشكل (1)

يبيِّن اتجاهات الهجَمات على المستوى الوطني في العراق وَفقَ نوع الهجوم

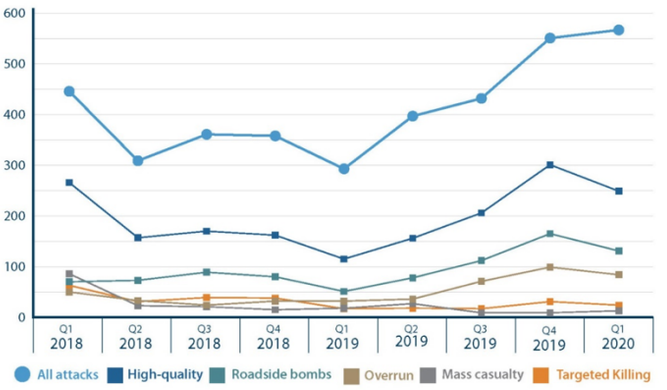

ومن الممكن رصدُ بعض الاتجاهات المهمَّة بدراسة المواقف المختلفة في المحافظات التي تشهد نشاطًا زائدًا لتنظيم داعش، كالأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونِينَوى وصلاح الدين. ففي عام 2018م كانت كركوك تشهد أكبرَ عدد من الهجَمات 370 هجمةً، ثم ديالى 340 هجمةً، ثم بغداد 328 هجمة. وفي عام 2019م تغيَّر الوضع فصارت ديالى أكثرَ تعرضًا للهجوم وبلغ عدد الهجَمات 550 هجمةً، متقدِّمةً بذلك على المحافظات الأخرى، ففي نِينَوى 293 هجمةً، وكركوك 228 هجمةً، وبغداد 214 هجمةً، وصلاح الدين 142 هجمةً، والأنبار 105 هجمات. وفي الأشهر السبعة والعشرين التي رصدَ فيها الباحثان الهجَمات؛ أي: من عام 2018 إلى الربع الأول من عام 2020م، كان لديالى النصيبُ الأكبر 1030 هجمةً، ثم كركوك 644 هجمةً، فنِينَوى 601 هجمة.

وللتعمُّق أكثر في معرفة خطط العمليات واتجاهاتها في المحافظات، درسَ الباحثان كلَّ محافظة على حِدة دراسةً تفصيلية.

الشكل (2)

يبيِّن اتجاهات الهجَمات في المحافظات

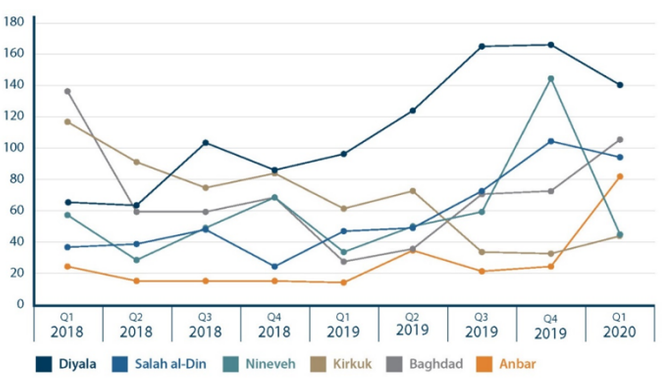

الجغرافيا والأدوات

من التحدِّيات الكبيرة للعراق سيطرةُ تنظيم داعش على مواقعَ شتَّى من التِّلال والمرتفعات الممتدَّة على طول الحدود السورية والحدود الإيرانية مع العراق، وقد بذل التنظيم جهودًا كبيرةً في تحضير البُنية التحتيَّة في المنحدرات والكهوف، لتكونَ مخابئَ ومستودعاتٍ مختلفة الأغراض؛ كتخزين الطعام والماء، ومولِّدات الطاقة التي تعمل بالطاقة الشمسية، والمتفجِّرات ومكوِّنات صنع القنابل، والدرَّاجات النارية، والسيَّارات المفخَّخة. ومن الممكن أن تكونَ هذه المعاقلُ قريبة من حاميات قوات الأمن، وقد تبدو معرَّضةً بشِدَّة للمراقبة والإغارة والقصف، وينتقل المتمرِّدون على الدرَّاجات الهوائية أو سيرًا على الأقدام فيما بين تلك المعاقل، ويسعى تنظيمُ داعش إلى العُزلة في المناطق غير المأهولة، ويفضِّل مواقعَ القواعد ذات الإمكانات الضعيفة، والمناطقَ ذات الكثافة السكَّانية المنخفضة، كالقرى المهجورة أو المهدَّمة.

ويُظهر البحث أن لدى تنظيم داعش فريقًا من سوريا منتشرًا في مراكز المتمرِّدين التي استعادت نشاطَها غرب بغداد، ويقلُّ تأثيره في ساحات العمل الفرعية البعيدة في كركوك وديالى، ووَفقًا لمصدر موثوق ذكر الباحثان أن قرارَ نقل الأشخاص المهمِّين مع عتادهم من سوريا إلى العراق قد اتَّخذَه تنظيم داعش قبل سقوط الرقَّة، وهذا يتوافق مع تحوُّل تنظيم داعش إلى إستراتيجية الذوبان التي وصفها الكاتبُ حسن حسن بمقالته "المتمرِّدون مرَّةً أخرى" المنشورة في ديسمبر 2017م في موقع CTC Sentinel.

عوامل الانتعاش

إن الضربات المتبادلةَ بين الجماعات المسلَّحة المدعومة من إيران والولايات المتحدة أضعفت تدريجيًّا قدرةَ التحالف على دعم قوات الأمن العراقية، فقُيِّدت الولايات المتحدة ولم تعُد قادرةً على التفاعل المباشِر مع قوات العشائر السُّنية بسبب السياسيين المدعومين من تلك الجماعات المسلَّحة. واستُبعِد المستشارون الأمريكيُّون من بعض العمليات في مناطق الطارمية ونِينَوى وديالى.

ومن المبكِّر تحليلُ الآثار الكاملة لمقتل قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس، وما سينشأ عن توسُّع الاضطرابات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مع غياب جهود حثيثة من قِبَل تنظيم داعش للاستفادة من تلك الاضطرابات الأمريكية الإيرانية. ومما يظهر بوضوح احتمالُ تدهور الجهود والمساعي في مواجهة داعش؛ وذلك لافتقار قوات الأمن العراقية إلى دعم التحالف، فهي ليست مدرَّبة ولا مجهَّزة للنهوض بمكافحة التمرُّد، وستبقى هذه القواتُ غير مستعدَّة وحدَها لمواجهة تهديد تنظيم داعش.

وتعدُّ أزمة فيروس كورونا (كوفيد- 19) فرصةً مثالية لتنظيم داعش، فإن أعضاء التنظيم معزولون عن المجتمع، وعددهم قليل نسبيًّا، وهم متباعدون اجتماعيًّا في الملاجئ الريفية، وذلك يجعل من أعضاء التنظيم العراقيين العناصرَ الأفضل لتجنُّب هذه الجائحة، واستثمارها بما يحقِّق لهم أكبرَ قدر من المصالح؛ لاستعادة القوة في التخطيط والإعداد والاستعداد والتنفيذ.

لذلك يرى الباحثان أن العوامل الداخلية التي تجذبُ أكبر قدر من الاهتمام الدَّولي، ولا سيَّما الاضطراباتِ بين الولايات المتحدة وإيران، وجائحةِ فيروس كورونا، هي عواملُ تساعد بسرعة على انتعاش تنظيم داعش في العراق، ومن الممكن أن يستعيدَ التنظيم مهاجمة الأهداف الجماعية إذا ما استطاع بناءَ قواعدَ قوية في الأحزمة الريفية للمدن الرئيسة، مثل: بغداد، والمَوصِل، والرَّمادي، والفَلُّوجة.

المركز الوطني لمكافحة الإرهاب (NCTC)
رأس الحربة في جهود الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م أصدر الرئيسُ الأمريكي جورج بوش الابن أمرًا بإنشاء المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، وقد أقرَّه الكونغرس، وتعاونت الاستخباراتُ المركزية، والأمن الداخلي، ووزارة الدفاع، ومكتبُ التحقيقات الفيدرالي في شهر أغسطس من عام 2004م على إنشائه، وكان سُبق بافتتاح "مركز تكامل التهديد الإرهابي TTIC".

الأهمية والأثر

المركز الوطنيُّ لمكافحة الإرهاب قطب مهمٌّ؛ لتوحيد جهود مراكز مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، وقد حقَّق إنجازاتٍ متميزةً على جميع الصُّعد، أهمُّها وظيفته الحيوية في حماية البلاد والمصالح الأمريكية من تهديدات الإرهاب داخليًا وفي سائر أنحاء العالم.

ويؤدِّي المركزُ بإدارة السيِّد كريستوفر ميلر ونائبه السيِّد دارل فينجيا، والمدير التنفيذيِّ السيِّدة باميلا ديوك مهامَّ ضروريةً في حشد الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب، وجمع المعلومات عن الإرهاب المحلِّي والأجنبي، ثم تحليلها ومشاركتها مع المؤسَّسات المعنيَّة بهذا المجال، ودعم الإجراءات الحكومية الهادفة إلى مكافحة الإرهاب. وفي عام 2009م توسَّعت مهامُّ المركز عقب محاولة تفجير طائرة ركَّاب أمريكية في يوم عيد الميلاد، وأصبح مرجعًا مهمًا ومصدرًا أصيلًا لتقديم التحليلات وإدارة قاعدة البيانات التي تحوي معلوماتٍ عن الإرهابيين والمشتبَه بهم.

يعمل في غرفة العمليات في المركز ما يزيد على ألف موظف، يخطِّطون للعمليات الإستراتيجية على مدار الساعة، ويُجرون التقويمات باستمرار، ويقدِّمون أحكامًا خاصَّة بهم فيما يتعلَّق بالقضايا الحرجة والخطِرة، فهم شركاءُ صادقون في مجال ضمان السِّلم ونبذ الإرهاب. وتجري جميعُ أعمال المركز تحت إشراف مكتب مدير الاستخبارات الوطنية الذي يتسلَّم تقاريرَ المركز ويتابعها، أما تقاريرُ مكافحة الإرهاب فيقدِّمها المركزُ مباشرة إلى الرئيس.

الأعمال والأنشطة

يضمُّ المركز الوطنيُّ لمكافحة الإرهاب أربعَ مديريات رئيسة، هي: مديرية الاستخبارات، ومديرية هُويَّات الإرهابيين، ومديرية التخطيط الإستراتيجي للعمليات، ومديرية دعم العمليات، ومكاتبَ أخرى مهمَّتها استخبارية، تجمع البيانات الخاصَّة بالإرهابيين.

ويعدُّ المركز من المنظمات الحكومية في الولايات المتحدة، بموجب قانون إصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب، وعليه مسؤوليةُ إبلاغ شركائه بجميع قضايا الإرهاب الدَّولي. ويضمن للوكالات الأخرى التي تعمل في مجال مكافحة الإرهاب إمكانيةَ الوصول إلى المعلومات الاستخبارية اللازمة، مقدِّمًا الدعمَ لصانعي السياسة والأعضاء الآخرين في مجتمعات السياسة والاستخبارات والدفاع والأمن الداخلي والشؤون الخارجية.

ومن أهمِّ أعمال المركز ما يُجريه من تقويمات دقيقة للقضايا الحاسمة، ومن ذلك: الإرهابُ الإقليمي، والملاذاتُ الآمنة للإرهاب، والدول الراعية له، والتعاون في مكافحته في جميع أنحاء العالم. ويزوِّد المركز الجهاتِ المعنيةَ بمكافحة الإرهاب بالمعلومات مباشرةً وعلى مدار الساعة، طَوال أيام الأسبوع، ويبلِّغ عن التهديدات الإرهابية، ويتتبَّع الأحداثَ الأمنية.

إن عمل المركز كذراع لإدارة الاستخبارات الوطنية لمكافحة الإرهاب يتجلَّى في عدَّة وظائفَ وأنشطة، أهمُّها: دعم مجتمع مكافحة الإرهاب الأمريكي والخطط الوطنية، وتحمُّل المسؤوليات القانونية لإجراءات التخطيط الإستراتيجي للعمليات في أنشطة مكافحة الإرهاب ضمن حكومة الولايات المتحدة، وحشد الجهود الوطنية والدبلوماسية والمالية والعسكرية والاستخبارية والأمنية لذلك؛ فالتخطيطُ يشتمل على خطط إستراتيجية بعيدة المدى تضمنُ تطوير التنسيق المتعلِّق بالقضايا الرئيسة. ويقوم المركز أيضًا بتكوين فِرَق عمل مشتركة بين المؤسَّسات وقيادتها، مهمَّتها تحليل التهديدات المتوقَّعة، ومراقبة الوضع من كثَب، وتعطيل أيِّ هجَمات إرهابية محتمَلة.

ويكتسب المركز بموجب التفويض القانوني صفةَ بنك المعلومات المركزي الذي يحوي معلوماتٍ عن الإرهابيين المعروفين، والإرهابيين المشتبَه بهم، والجماعات الإرهابية الدَّولية، إضافة إلى احتواء البنك على معلومات عن الأهداف والخطط وشبكات الاتصالات وقنوات الدعم الخاصَّة بالإرهابيين. ويحتفظ المركز بالمعلومات في قاعدة بيانات خاصَّة هي المستودع المركزيُّ السِّري للحكومة الأمريكية لجميع الإرهابيين الدَّوليين، ويتضمَّن المستودع معلوماتٍ عنهم؛ من أسماء، وتواريخ الميلاد، وصور شخصية، وأدلَّة ارتباطهم بالإرهاب. ويضيف المركزُ جميع المعلومات التي يحصل عليها عن الإرهابيين إلى قاعدة بياناته تباعًا. وتحتوي قاعدةُ بيانات الهُويَّات الإرهابية التي جمعتها اللجنةُ الوطنية لمكافحة الإرهاب على أكثرَ من مليون ومئتي ألف هُويَّة لأفراد يُشتبَه بصلتهم بالإرهاب، وأفراد محلِّيين مهمِّين إضافة إلى أسماء الإرهابيين المعروفين. ولنشاطه الحثيث وجهوده المتعددة يعدّ المراقبون المركزَ الوطنيَّ لمكافحة الإرهاب بجهوده الحثيثة وتنسيقه المستمرِّ وتتبُّعه الدائم ورصده الدقيق رأسَ الحربة للولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب، وعلى عاتقه مسؤوليةُ حماية المصالح الأمريكية في الداخل والخارج، والتعاون دَوليًا في تجفيف منابع الإرهاب، والقضاء على وجوده وآثاره.

المركز المشترك لتحليل الإرهاب JTAC
إستراتيجية بريطانية لمكافحة الإرهاب

تواجه بريطانيا عددًا من التهديدات الإرهابية المختلفة والمستمرَّة، ويُعزى ازديادُ التهديدات إلى صعود تنظيم داعش، فضلًا عن التهديد الدائم لتنظيم القاعدة. ونجح التحالفُ العالمي الذي تؤدِّي فيه بريطانيا عملًا قياديًا، في تقييد تنظيم داعش عسكريًا، ممَّا أسفر عن تآكُل معظم أراضيه، وتدهور جهاز دعايته المركزي، وتراجعه إعلاميًا وميدانيًا. لكنَّ قدرة التنظيم على توجيه التهديدات، والتمكُّن من تنفيذ الهجَمات، وإلهام المتطرفين للالتحاق بالإرهاب، ما تزال أخطرَ تهديد إرهابي عالمي يستهدفُ دول العالم عمومًا، وبريطانيا ومصالحها داخليًا وخارجيًا خصوصًا.

التأسيس والهيكل

كان لازامًا على السُّلطات البريطانية المختصَّة تعزيزُ قدرة أجهزتها الأمنية والاستخبارية، وتوسيع دائرة تأثيرها في سبيل مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، ومن ثَمَّ برزت فكرةُ تأسيس "المركز المشترك لتحليل الإرهاب" في يونيو 2003، الذي استمرَّ تطويرُه سنوات؛ لتعزيز أدائه وقدرته على تنفيذ مهامِّه، وأداء أنشطته بمهنية واحترافية.

وبات المركزُ عنصرًا رئيسًا في هيكل الاستخبارات القومية البريطانية، ويقع في المقرِّ الرئيس لجهاز الاستخبارات الحربية البريطانية، MI5 في لندن، ويعدُّ تنظيمًا مستقلًا قائمًا بذاته، يتألف من ممثِّلين لـ 16 إدارة ووكالة حكومية. ويخضع لإشراف المدير العامِّ لجهاز MI5، ويشرف على خُطَّة المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب القائمة على أربعة أسُس، هي: الوقاية، والمتابعة، والحماية، والتأهُّب.

ومن أهمِّ الإدارات والوكالات الحكومية التي يجمع المركزُ ممثِّليها لتحليل التهديدات التي تواجه المملكة المتحدة: جهازُ الاستخبارات السرِّية MI6، وهيئةُ قيادة الاتصالات الحكومية، وشرطة مكافحة الإرهاب.

ويعَدُّ رئيس المركز مسؤولًا أمام المدير العامِّ لجهاز MI5 الذي يقدِّم تقاريره عن أنشطة المركز إلى لجنة الاستخبارات المشتركة التابعة للحكومة. ويقوم مجلسُ الرقابة الذي يرأسه مكتبُ مجلس الوزراء برصد الجدوى والأثر لتعامل اللجنة مع الإدارات. ويتكفَّل المركز بتوفير التحليل والمعلومات الضرورية، ومن ذلك تحليلُ المعلومات الاستخبارية عن التهديدات الإرهابية.

إن من أهمِّ الأهداف الأساسية لإنشاء المركز المشترك لتحليل الإرهاب، وفقًا للتقرير الصادر في فبراير 2019 عن المركز الدَّولي لمكافحة الإرهاب بلاهاي، عن مراكز الاستخبارات المندمجة في ستِّ دول أوروبية، كسرَ الحواجز المؤسَّسية بين وكالات الاستخبارات؛ بإشراكهم جميعًا في العمل في مقرٍّ واحد، وإكسابهم هُويَّة مشتركة جديدة تفرضُها عضوية المركز.

المهامُّ والأنشطة

يختصُّ المركز المشترك لتحليل الإرهاب بالمهامِّ والأنشطة الآتية: تحليلُ جميع المعلومات الاستخبارية المتعلِّقة بالإرهاب الدَّولي وتقويمها، وتحديدُ مستويات التهديد، وإصدار تحذيرات من التهديدات الإرهابية، وتزويد العملاء في الإدارات والوكالات الحكومية على نطاق واسع بتلك التحذيرات، وإصدارُ تقاريرَ تتوخَّى الدقَّة عن الاتجاهات الإرهابية وشبكاتها وقدُراتها، والجمعُ بين خبرة الشرطة والإدارات والوكالات الحكومية في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك بتبادل الخبرات عند تحليل المعلومات ومعالجتها على أساس مشترك.

يعمل المركزُ بصلة وثيقة وخاصَّة جدًا مع فرع MI5 الدَّولي لمكافحة الإرهاب، الذي يدير تحقيقات النشاط الإرهابي في المملكة المتحدة، وهذا يمكِّن المركزَ من تقويم طبيعة التهديد ومَداه في المملكة.

وقد نُشرت دراسةٌ أكاديمية متخصِّصة مقارنة عن المركز المشترك لتحليل الإرهاب ووَحدة التنسيق لتحليل التهديدات، على موقع جراید فيكسار في 14 مايو 2019، جاء فيها: عندما يتعلَّق الأمر بمسألة تقويم المخاطر والتهديدات، فإن المركز المشترك لتحليل الإرهاب يكون مسؤولًا عن تحليل التهديدات التي قد يتعرَّض لها المواطنون محلِّيًا، وتحليل التهديدات الخارجية التي قد تتعرَّض لها المصالح الحيوية لبريطانيا.

ويحدِّد المركزُ خمسة مستويات للتهديدات الإرهابية هي: مستوى التهديد الحَرِج الوشيك، مستوى التهديد الشديد المرجَّح جدًا، مستوى التهديد الكبير والممكن بقوة، مستوى التهديد الممكن المعتدل لكن ليس من المرجَّح الآن، مستوى التهديد المنخفض غير المحتمَل.

خُلاصة القول

إن المركز المشترك لتحليل الإرهاب من أكبر أجهزة الاستخبارات وأكثرها احترافية في مجال مكافحة الإرهاب، وقد أسهم في صياغة الكثير من التقارير المهمَّة عن مكافحة الإرهاب في بريطانيا، بالاعتماد على فريق عمل محترف، وأنظمة وتقنيَّات متطوِّرة؛ لتحديد المخاطر والتهديدات الإرهابية. فحقَّق نجاحًا ظاهرًا وإنجازًا كبيرًا في ضبط مجموعة من مستويات التهديد، وتطوير هياكله الداخلية؛ في سبيل توقُّع أيِّ خطر محتمَل، واحتواء أي هجوم إرهابي قد يهدِّد بريطانيا.

دور المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب

أسرة التحرير

المجتمع المدَني هو الوسيطُ بين الجماهير والدولة، وينهض بوظائفَ تكميلية مهمَّة، كالتوعية الاجتماعية، والتعليم، والتعبير عن مطالب فئات اجتماعية، والدفاع عن الحقوق، ومراقبة السياسيين، وتوجيه النقاش العموميِّ نحو قضايا ذات أولوية، واستكمال النقص الحاصل في أداء المؤسَّسات الحكومية والمرافق الإدارية. وبذلك يضطلع المجتمعُ المدني بوظائفَ أساسية تُعين الحكوماتِ على تجويد أدائها.

أثر الإرهاب

ولظهور التطرُّف والإرهاب أثرٌ كبير في دفع المجتمع المدني باتجاه التنديد بالإرهاب، والسعي إلى تحصين المجتمع منه. وهناك تجاربُ عالمية كثيرة تؤكِّد حرصَ المجتمع المدني المحلِّي على مواجهة المتطرِّفين والإرهابيين، وإن بروز "المجتمع المدني العالمي" كوَّن اتحادًا عالميًّا تجاه الحركات الإرهابية، وأسهم في تقديم مقترحات لمنظمة الأمم المتحدة والحكومات عن مبادرات كفيلة باحتواء الآثار السلبية للإرهاب، وتوعية المجتمع العالمي بآفاته.

ولذا صدر التقريرُ الأممي "الاتحاد في مواجهة الإرهاب" عام 2006، مؤكِّدًا أهميةَ المجتمع المدني في إنجاح خطط الأمم المتحدة والحكومات في مواجهة الإرهاب.

إعلان برشلونة

يُعَدُّ إعلان برشلونة عام 2017، خريطةَ طريق لتحديد مهامِّ منظمات المجتمع المدني في منطقة البحر المتوسط. وتضمَّن خُطَّة عمل المجتمع المدني؛ للوقاية من جميع أنواع التطرف والإرهاب. وساعدت نحو 122 منظمة محلِّية أورومتوسطية، في صياغة أهداف الإعلان على النحو الآتي:

- إنشاء مرصد للوقاية من التطرُّف العنيف؛ يرصد أسبابه وآثاره.
- تعزيز التعليم وقدرة المجتمع على الصمود.
- دعم مسؤولية حماية الضحايا.
- ضمان حماية حقوق الإنسان في قوانين مكافحة الإرهاب.
- تأييد عدالة النوع الاجتماعي وتوضيح خصوصيَّاته.
- دعم جهود الشباب في التغيير.
- تعزيز القِيَم الديموقراطية.
- تعديل الخطاب في الإعلام الاجتماعي والتقليدي.
- تبنِّي خطط عمل وطنية وإقليمية ودَولية.

التطرُّف العنيف إساءة لقِيَم المجتمع المدني الملتزمة بالحفاظ على السلام، وتعزيز الديموقراطيات والأمن البشري والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وهو يقوِّضُ إنسانيَّتنا في المنطقة الأورومتوسطية؛ فالحركات المتطرِّفة تستغلُّ المعتقَدات الدينيةَ والاختلافاتِ العِرقيةَ والتوجُّهاتِ السياسيةَ لكسب السُّلطة، بلا مبالاة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لذا كان "إعلان برشلونة" محاولةً لحشد جهود مختلِف المنظمات المحلِّية في 22 دولة. وتكمُن أهميَّتُه في تكامُل هذه المنظمات، وسدِّ النقص الحاصل في الإستراتيجيات الحكومية لدول المنطقة، التي لم تستطع تجفيفَ المنابع العاطفية والاجتماعية للتطرُّف العنيف.

منظَّمات رائدة

وإشادةً بمجموعة من المبادرات النِّسْوية التي دعمَتها منظماتٌ محلِّية في عدد من الدول، بهدف محاربة التطرُّف والإرهاب، ظهرت دراسةٌ بعنوان "نساء غيرُ مرئيَّات، أبعاد النوع الاجتماعي للعودة وإعادة التأهيل وإعادة الدمج بعد التطرُّف العنيف"، صدرت عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (UNDP)، و"الشبكة الدَّولية لعمل المجتمع المدني" (ICAN)، عام 2019. وأسهمت هذه المبادراتُ في وضع حلول لأزمة عودة النساء من مواطن التطرُّف والإرهاب، محاولةً رَدْمَ فجَوات السياسات المحلِّية والعالمية.

ونبَّهت الدراسةُ إلى حال كثير من النساء اللائي لم يستطعنَ العودة إلى دولهنَّ، بسبب رفض منحهنَّ المواطَنة وحقَّ حَضانة أطفالهنَّ الذين وُلدوا في مواطن الصراع، إضافة إلى الخوف من ردِّ فعل مجتمعاتهنَّ، والوصم بالعار. وساعد كلُّ ذلك في تثبيت عُزلتهنَّ، وصعوبة اندماجهنَّ، ممَّا يسهِّل إعادةَ تجنيدهنَّ في الإرهاب.

وباستقراء عدد من الحالات، ترى الدراسةُ عدمَ توافر عالِمات دين قادرات على الإقناع، وتفنيدِ الأفكارِ المتطرِّفة. وتدعو الدراسةُ إلى الحدِّ من إقصاء المجتمع لهنَّ، ومنع ردِّ الفعل العنيف تجاه العائدات. ولتمكين إعادة دمجهنَّ في مجتمعاتهنَّ والمجتمع الأوسع، من الضروريِّ إشراكُ وسائل الإعلام وقادة المجتمع لتقديم وسائلَ متوازنة تمكِّن للحوار والتماسك الاجتماعي.

وبناءً على إحصاءات مجموعة صوفان، يمكن ذكرُ الدول ذوات العدد الأكبر من الملتحقات بتنظيم داعش، وهي: المغرب 275 امرأة، وفرنسا 230، وكازاخستان والمملكة المتحدة أكثر من مئة، وتونس مئة.

وتوصَف الموجةُ الأخيرة لنساء الإرهاب بأنها أكثرُ تعقيدًا، ومن هنا تظهَر الأهميَّة الكبيرة للتعاون بين المجتمع المدني والحكومات، بهدف معالجة إشكالات كثيرة، منها: ترميمُ الثقة، واسترجاع الهُويَّة، والتمكينُ للنساء، وإيجاد الدعمَين النفسي والاجتماعي. ويمكن بذلك القولُ: إن مشاركة القيادات النِّسوية في هذه القضايا، حيويةٌ وكفيلة بسدِّ فجَوات السياسات العمومية. وثمةَ نماذجُ ناجحة للتعاون بين المجتمع المدني والحكومات لإعادة دماج النساء وتأهيلهنَّ.

تجربة إندونيسيَّة

كانت إندونيسيا محطَّةً للعمليات الإرهابية؛ ففي مايو 2018 أسفرت مواجهة شرطة مكافحة الإرهاب لأنصار داعش، عن مقتل 12 مدنيًا، و7 ضبَّاط شرطة، و30 إرهابيًا. وكان بين الجناة أُسَر كاملة، ما يمكن تسميتُه بالإرهاب العائلي. وتشير الإحصاءاتُ إلى سفر ما بين 300 و700 إندونيسي إلى العراق وسوريا، تبلغ نسبةُ الأطفال والنساء منهم 45٪.

من هنا كان "تحالف المجتمع المدني ضدَّ التطرُّف" (C-SAVE) المتعاون مع الحكومة الإندونيسية، بادرةً مهمَّة ساعدت على وضع برامجَ تستهدفُ العائدين من مواطن التطرُّف والإرهاب، ومنهم الأطفالُ والنساء. وشاركت في هذا البرنامج مؤسساتٌ حكومية، كوزارة الداخلية ووزارة الرفاه الاجتماعي، و"المكتب الوطني لمكافحة الإرهاب" (BNPT)، والشرطة، ومنظمات المجتمع المدني المحلِّية، لإعادة دمج العائدين.

وتمكَّن هذا التحالفُ من إنجاز مجموعة من الأنشطة للبالغين، منها التدريبُ المهني، وتقديم المشورة النفسية للأفراد والأسر، وتنظيمُ نقاشات دينية، وتثقيف المجتمع المحلِّي والحوار مع مختلف مكوِّناته. فضلًا عن أنشطة خُصِّصت للأطفال، منها تقديمُ الدعم النفسي لهم، وتثقيفُ الآباء، وتنظيم برامجَ في مجال ثقافة السلام، وتمكينهم من تعليم ينمِّي وعيَهم. وشارك في هذا البرنامج نحو 20 منظمة، واستفاد منه 216 عائدًا من مواطن الصراع.

تجربة كينيَّة

أُسِّست منظمة "مناصرة المرأة في السلام والأمن في إفريقيا" (AWAPSA) في كينيا عام 2016، وكان من برامجها الرائدة تعزيزُ صمود النساء والفتيات في مواجهة التطرُّف العنيف. وتمكَّنت هذه المنظمةُ من إنجاز جلَسات عمل لتوعية النساء، أسهمت في التعريف بخطَر التطرُّف، وإدراك معالم الخطابات المتطرفة وطرق التجنيد.

واستطاعت بفضله مئةُ امرأة العودةَ إلى الدراسة، وإطلاقَ أعمال تجارية. وتمكَّن كثيرٌ من النساء المستفيدات من برنامج "مَقصِفُ الشرطة" من بناء جسور الثقة مع المجتمع المحلِّي والشرطة، ممَّا ساعد على تبادل المعلومات والتعاون في مواجهة التطرُّف.

تجربة نيجيريَّة

في نيجيريا دعمت "مؤسَّسة الأمين للسلام والتنمية" النساءَ والفتياتِ العائدات، وساعدتهنَّ على الاندماج بالمجتمع، وعلى تجنُّب الوصم بالعار؛ بتوجيه المؤسسة للأهالي إلى استعادة بناتهم، بالتعاون مع قادة المجتمع المؤثِّرين.

وشَمِلَت أنشطةُ "مؤسسة الأمين" أربعَ فئات من النساء والفتيات العائدات، وهي: نساء انتمَينَ إلى بوكو حرام، وتبنَّينَ أفكارها وأصبحنَ قائدات فيها، ونساء تزوَّجنَ من رجال بوكو حرام، وكُنَّ مختطَفات من قِبَل هذه الحركة، وفتيات تقلُّ أعمارهنَّ عن 19 عامًا أصبحنَ جنديات. وسعَت مؤسسة الأمين إلى تخليص الزوجات المقاتلات السابقات من ولاية بورنو، من نزعة التطرف، ودمجهنَّ في المجتمع، والحدِّ من الوَصْم الاجتماعي، وإعادة ثقة المجتمع المحلِّي بهنَّ من جديد. وما زالت "مؤسسة الأمين" تدافع عن النساء المتضرِّرات من الحرب على بوكو حرام حتَّى الآن.

تجربة باكستانيَّة

في عام 2004 أُسِّست "رابطة خرِّيجي بايمان" (PAIMAN Alumni Trust) التي أعدَّت برامجَ "بناء السلام المستدام" بإشراك النساء والشباب من مقاطعة خيبر باختو نخوا بباكستان.

ويسعى هذا البرنامجُ إلى إنشاء مجموعات سلام (Tolomas أي: معًا، بلغة الباشتو)، وهي مجموعاتٌ تعمل مع الشرطة والقادة الدينيِّين، لفهم ثقافة التطرُّف ومواجهتها، واسترجاع عدد من المقاتلات من صفوف المتطرفين بعد ارتفاع عددهنَّ منذ عام 2015. واعتمد البرنامجُ أسلوب التطوُّع، وإشراك الشباب في حملة توعية تمكِّنهم من الشعور باعتراف المجتمع بهم.

وسعى البرنامجُ إلى إشراك المرأة بهذه التوعية، وتأكيد أهميَّة مشاركتها في مكافحة التطرف والوقاية منه. وأشرفت المنظَّمة على إنجاز دورات تدريبية، وإنتاج موادَّ إعلامية، ومسلسل تلفازي يتضمَّن قصصًا في توعية الجماهير.

وتمكَّنت المنظمةُ من إقناع كثير من النساء بهجر الجماعات المتطرِّفة بعد أن كُنَّ داعماتٍ لها، إضافة إلى الكفِّ عن جمع الأموال لصالحها، أو مساعدتها على تجنيد مزيد من النساء. وتوقفت مجموعةٌ من النساء عن خياطة الأحزمة الانتحارية، ونشِطنَ في كسب العيش الكريم والرزق الحلال. ويُذكر أن المنظمة تتعاون مع نحو 400 شابٍّ؛ لتحويلهم من التطرُّف إلى متطوِّعين من أجل السلام.

تجربة أوغنديَّة

تمكَّنت منظمةُ "مبادرة نساء كيتجوم من أجل السلام" (KIWEPI) ما بين عامي 2005 و2015، في أثناء الحرب الأهلية مع تنظيم "جيش الربِّ" في أوغندا، من استقبال أكثرَ من 600 من النساء العائدات من الأدغال بعد خدمتهنَّ التنظيمَ الإرهابي. وسعَت المنظمة إلى تقديم العلاج النفسيِّ للنساء العائدات ومساعدتهنَّ على الاندماج في المجتمع، وتمكينهنَّ من مهارات مهنية، وإطلاق نقاش وطني اجتماعي.

وتوخَّت المنظمة مجموعةً من الأهداف، منها تثقيفُ المجتمع لبناء السلام وحلِّ النزاعات، وتقديمُ الدعم النفسي والاجتماعي الشامل، والسعيُ لتعافي النساء والفتيات المتضرِّرات من الحرب وأطفالهنَّ، ومعالجة الصدَمات، وزيادة قدرة المرأة على المشاركة في الأنشطة المدرَّة للدخل، وإشراك النساء في إحياء الممارسات الثقافية الإيجابية؛ لدمج أطفالهنَّ المولودين في السُّجون.

تجربة لبنانيَّة

وفي بيروت أُنشئت منظمة "أنقِذني" (RESCUE ME) عام 2011، التي قدَّمت المساعدةَ والدعم النفسي والاجتماعي للمجرمين في سجون لبنان، ومنهم أعضاءُ داعش وجماعاتٌ متطرفة أخرى. وتؤمن المنظمةُ بأن فهمَ أسباب التطرف والإجرام مبكِّرًا، كفيلٌ بوقاية المجتمع من الجريمة والعنف. وفي سبيل ذلك أجرت مختصَّاتٌ اجتماعيات من المنظمة بحوثًا في هذه المراكز مع سجناء، منهم أعضاءٌ في جماعات متطرفة، مثل "جبهة النصرة" و"فتح الإسلام" و"داعش"، وأُسَرهم. وسعَت المنظمة إلى الحدِّ من مخاطر حدوث الجرائم في المستقبل؛ بنشر التوعية الاجتماعية وتحسين التعليم والنظام القضائي.

يبدو جليًّا من هذه التجارب وغيرها، انتشارُ المنظمات المحلِّية التي تساعد على مكافحة التطرُّف، باعتماد معالجات شتَّى. ويُلاحَظ إسهامُ الأهالي أنفسِهم في نيجيريا ومالي مثلًا، في مساعدة الجيش بعمليات صدِّ الإرهابيين. ويتضح أن المجتمع المدني العالميَّ يسعى إلى تأسيس شبكات من المنظمات المحلِّية المترابطة عالميًّا، تسعى إلى التعاون والتكامل في مواجهة التطرُّف والإرهاب. ولا شكَّ أن هذه النشاطات تُسهِم في تقليص فجَوات السياسات الحكومية والعالمية. ومن هنا تبرُز الحاجة إلى مزيدٍ من إشراك المجتمع المدني في تخطيط سياسات مكافحة الإرهاب. ■

التطرف العنيف وتحدِّيات التنمية في الغرب الإفريقي
في ندوة التحالف الشهرية

ضمن سلسلة الندَوات التوعوية والتثقيفية، أقام مركزُ التحالف الإسلاميِّ العسكري لمحاربة الإرهاب بالرياض ندوتَه الشهرية الحادية عشرة، في يوم الخميس 26 من نوفمبر 2020م، تحت عنوان "التطرف العنيف وتحدِّيات التنمية في الغرب الإفريقي". وقد أكَّد الأمين العامُّ للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف، اللواء الطيَّار الركن محمَّد بن سعيد المغيدي في ختام الندوة: أن التنمية ركيزةٌ أساسية من أهمِّ الركائز في محاربة التطرف العنيف والإرهاب، وأن الاستثمار في التنمية هو استثمارٌ طويل الأمَد في منع التطرف العنيف والوقاية من النزاعات والصِّراعات التي تُفضي إلى الإرهاب. ثم أضاف قائلًا: إن هذه الندوةَ تناولت بدقة وموضوعية واقعًا مهمًّا، وأولت بالعناية جانبَ المعالجة الناعمة في مواجهة التطرف والإرهاب والتصدِّي لهما؛ وذلك باتِّباع سُبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تُسهمَ إسهامًا كبيرًا في الحدِّ من انتشار البيئات الهشَّة المهيَّأة لأن تستغلَّها التنظيماتُ الإرهابية لتحقيق مآربها الخبيثة، وبلوغ أهدافها الخسيسة.

السِّلم الاجتماعي والإرهاب

أكَّد مديرُ الندوة الدكتور منصور بن سعيد القرني، مديرُ الإدارة الفكرية في المركز، أن هذه الندوةَ تبحث في سُبل إسهام التنمية الشاملة في بناء السِّلم، وتعزيز السِّلم الاجتماعي، وفضِّ النزاعات، والتصدِّي للتطرف؛ وذلك لأجل الوصول إلى مستقبل مشترك بين شعوب المنطقة، يحلُّ فيه السلام ويعمُّ الوئام. وأشار الدكتور القرني إلى أن منطقة الغرب الإفريقيِّ شهدت تحوُّلات اجتماعيةً وسياسية وثقافية ودينية غيرَ خافية في العقود الأخيرة، أسهمت جميعًا في انتقال مجتمعات الغرب الإفريقي من مجتمعات تقليدية إلى ما بعد التقليدية، ورافق ذلك تحوُّلٌ في الأنماط الاستهلاكية، وفي المظاهر الاجتماعية والثقافية والفكرية والدينية والسياسية. ورافق هذه التحوُّلاتِ انتشارُ التطرف العنيف بكلِّ أنواعه وصُنوفه ومظاهره في المنطقة، بسبب تراكم آثار الإخفاق الاقتصادي، فضلًا عن عواملَ أخرى مرتبطةٍ بطبيعة المجتمع الإفريقي وخصائصه.

وبات الصراع المحتدمُ بين الدولة وأجهزتها من جهة والجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية من جهة أخرى، عائقًا جديدًا لتحقيق تنمية شاملة ومُجدية في المنطقة، ذلك أن كُلفة مقاومة الإرهاب أصبحت مرتفعة بل باهظة، وأصبحت منطقةُ الغرب الإفريقي مسرحًا رحبًا لصراع الجماعات والتنظيمات الإرهابية فيما بينها، وامتدادًا لمنظمات الجريمة المنظمة، ومواجهة الدولة والقبائل الساكنة لهذه الأطراف معًا.

وتمحورت مداخلة الدكتور لاسينا ديارا الباحثُ في المركز الإستراتيجي للأمن في الساحل والصحراء، في الندوة حول أهميةَ التنمية المحلِّية في تعزيز السِّلم الاجتماعي في منطقة الغرب الإفريقي، ولا سيَّما في ظلِّ التحدِّيات الكبيرة التي نشأت عقب استقلال دُوله. ومن أبرز تلك التحدِّيات شبحُ النزاعات العنيفة التي تشهد ظهورَ أنواع مختلفة من الصراع، ويُشار إليها عادةً باسم "الصِّراعات منخفضة الحدَّة" ويُراد بها الصراعات التي تُفضي إلى عنف عملي مبنيٍّ على نوع من العداوات الاجتماعية، ثم لا يلبث أن يتطوَّر إلى عنف وترويع على أساس اختلاف الهُويَّة، أو على ركيزة الاختلاف العِرقي.

وعرَّف ديارا التنميةَ المحلِّية بأنها قُدرة الجهات المحلِّية الفاعلة والمؤثِّرة على الاتحاد؛ من أجل تحقيق هدف إنمائي مشترك؛ وذلك بحشد القدُرات والموارد المتاحة في الإقليم. وقد استند في تعريفه المذكور آنفًا إلى ثلاثة جوانبَ رئيسة، ألا وهي: تأكيدُ الطابع المحلِّي والإقليمي للأنشطة والإجراءات، وتعزيزُ المسار الزمني للإجراءات، والتفاعلُ فيما بين العناصر الفاعلة ضمن نهج

جماعي. وقد عرَّف الباحث السِّلمَ الاجتماعي بأنه: نموذجٌ اجتماعي وسياسي مثاليٌّ، يتميَّز بحالة السَّكينة وغياب الصراع أو النزاع أو الاضطراب.

الوضع الاجتماعي السياسي والأمني

عرض الدكتور ديارا أبرزَ ملامح الوضع الراهن، المتمثِّلة بالتشابك بين الحقل السياسي ومجال الهُويَّة، وتكرار العنف السياسي بعد العمليات الانتخابية، وتكرار النزاعات في المجتمعات المحلِّية، ونزَعات الاستقلال والتحرُّر، ونموِّ الإرهاب نموًّا مطَّردًا متسارعًا في عدد من دول المنطقة، من مثل: مالي ونيجيريا وبوركينا فاسو والنيجر. إضافة إلى محاولات توسيع نطاق العمليات الإرهابية التي تنفِّذها جماعاتٌ وتنظيمات متطرفة من أشهرها: بوكو حرام، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم داعش في الصحراء الكبرى.

وفي مواجهة هذه العوامل والأسباب التي تهدِّد حقًّا الاستقرارَ والسِّلم الاجتماعي في غرب إفريقيا، وتفرض تحدِّيات كبيرةً على التنمية المحلِّية، وتُضعف أثر التنمية في منع نشوب الصراعات ومعالجتها وحلِّها، أوصى الباحثُ بتعزيز التعاون بين الكيانات اللامركزية في غرب إفريقيا، ودعم سَنِّ القوانين ووضع اللوائح، وتدريب مسؤولي المجتمعات المحلِّية، ونزع الطابع السياسي عن قادة المجتمعات المحلِّية، وتعزيز الموارد والاستقلال الإداري للمجتمعات المحلِّية.

فرص ضائعة في مواجهة التطرف

تناول الدكتور مصطفى عبد الله الباحثُ في مركز "كوفي عنان للتدريب على حفظ السلام"، موضوعَ التنمية والتطرف العنيف، مع إبراز المخاطر والتحدِّيات المستقبلية، مؤكِّدًا أن التنمية عمومًا تؤدِّي إلى تحسين جَودة الحياة، وزيادة فرص العمل، وحماية حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، إضافة إلى الاستدامة البيئية. وتُعَدُّ تلك الجوانبُ المذكورة شروطًا لازمة للحفاظ على السلام والاستقرار في داخل الدول، وفيما بينها أيضًا. ومع أن منطقة غرب إفريقيا تزخَر بالمصادر والثروات الطبيعية، من مثل: النفط والذهب والألماس والكاكاو والخشب وغيرها، وكلُّها بلا شكٍّ مواردُ أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية، نجد أن المنطقة لا تزال تواجه عجزًا كبيرًا في التنمية، جعلها تتصفُ غالبًا بالفقر وانتشار بطالة الشباب، وتهميش الأقلِّيات العِرقية والدينية والثقافية، وغيرها كثير. وقد أدَّى هذا الواقعُ المرير إلى تهيئة الظروف المناسبة لإنشاء جماعات متطرفة، وظهور نشاطات التنظيمات الإرهابية التي تتحدَّى السُّلطات المعنوية لدول غرب إفريقيا.

تحدٍّ اقتصاديٌّ واجتماعي

بيَّن الدكتور عبد الله أن لمواجهة هذا الواقع لا بدَّ من التصدِّي لتحدِّيين رئيسَين ظاهرين؛ أما التحدِّي الأولُ فهو التوزيع غيرُ المتكافئ للموارد الوطنية لصالح فئة من النخَب السياسية والشركاء الخارجيين، ممَّا أسهم في ظهور غير قليل من الجماعات المتطرفة في منطقة غرب إفريقيا. وأما التحدِّي الآخَر فهو يتجلَّى في اتِّباع الجماعات المتطرفة نهجَ إساءة تفسير المفهوم الديني للجهاد، ثم ممارسة الجهاد عمليًّا وَفق ذاك المفهوم الخاطئ؛ ليزدادَ الأمر سوءًا على سوء.

ولهذا تشَط الجماعاتُ المتطرفة والإرهابية في تجنيد الأتباع باختيارهم بدقة وانتقائهم من الفئات الهشَّة، ليسهُلَ الدفع بهم إلى الانخراط في تيَّارات متطرفة وجماعات إرهابية في المنطقة.

ثم أكَّد الباحثُ أن المخاطر المتعلِّقةَ بارتكاب مزيد من الهجَمات العنيفة والمروِّعة كبيرةٌ بين الفئات الهشَّة في المنطقة؛ وذلك بغرض تحقيق مكاسبَ مالية، فضلًا عن معارضة النخب السياسية المسؤولة عن فساد الحكم، والفساد العامِّ، وسوء إدارة الموارد الوطنية. وستظلُّ هذه المخاطرُ تحدِّيًا كبيرًا لعملية الحفاظ على الاستقرار وترسيخ السلام في الإقليم، إذا لم تتغيَّر أساليبُ الحكم جذريًّا لمعالجة مخاوف الناس ولا سيَّما الشباب. واختتم الدكتور عبد الله مشاركتَه بتأكيد أن زيادة أعداد الشباب المستمرَّة باتت أشبهَ بقنبلة موقوتة تهدِّد المنطقة بأسرها، إذا لم تُوظَّف استثماراتٌ كبيرة في مجال النهوض بالتنمية. ■

مركز الإرهاب والتطرف ومكافحة الإرهاب (CTEC)
صناعة للوعي، وارتقاء بالكفاءات

أُقيم هذا المركز البحثيُّ لتبصير المؤسَّسات الحكومية والخاصَّة بتهديدات التطرف والإرهاب، وسُبل التصدِّي لها. وصدر عن المركز بحوثٌ مختلفة استخدم فيها الباحثون والطلَّاب المناهجَ التحليلية، وعلومَ البيانات واللغويات.

والمركز تابعٌ لقسم دراسات منع انتشار السلاح النوويِّ والإرهاب في معهد ميدلبري، ويستعين بالمدرِّسين والطلَّاب في المعهد، ويوجِّه طلابَ الدراسات الدَّولية إلى اكتساب المهارات اللازمة؛ بالتواصل مع الوكالات الحكومية والمنظَّمات الدَّولية وغيرها. ويُتيح المركز للطلَّاب اكتسابَ خبرات عملية تؤهِّلهم لشَغل منصب مساعد باحث في ماجستير دراسات منع الإرهاب وانتشاره، وإدارة الجرائم المالية.

نطاقات الاهتمام

يهتمُّ المركز بخمسة نطاقات هي:

1) التطرف في الإنترنت

يحلِّل المركز مضامينَ المنصَّات الإعلامية، وتُسهم بحوثه في تعزيز فهم القِطاعين العامِّ والخاصِّ لوسائل التجنيد وجمع الأمـوال لأغراض إرهابية. ويساعد المركزُ شركات التقنية في تطوير سياساتها وأدواتها؛ لمعالجة المحتوى المتطرف في الإنترنت.

2) التمويل والعقوبات المفروضة

بالتعاون مع برنامج إدارة الجرائم المالية التابع للمعهد، يُجري المركز دراسات وتحقيقات، ويقدِّم إرشاداتٍ سياسيةً متخصِّصة بشأن الإرهاب، والتمويل الإجراميِّ، وتمويل مكافحة الإرهاب وانتشاره. وتتناول بحوثُ المركز قضايا التهرُّب من العقوبات، وتفحصُ جَدوى العقوبات الرادعة للإرهاب التي تفرضها حكومةُ الولايات المتحدة وغيرها، ويُسهم في إعداد بحوث بالتعاون مع شركات التقنية المالية، والعُملات المشفَّرة؛ لفهم طرق الإرهابيين في جمع الأموال.

3) المواجهة النوعية

في المركز قاعدةُ بيانات للعمليات الخاصَّة، تساعد في إنشاء بحوث عنها، وفهم الدروس المستفادة منها، وتحسين السياسة المستقبلية، وتطوير الوعي العامِّ بوظيفة قوَّات العمليات الخاصَّة في مكافحة الإرهاب.

4) مكافحة التطرف العنيف

يُعَدُّ محوُ الأمِّية الرَّقْمية عاملًا مهمًّا في مكافحة التطرف، وينشط المركزُ في بناء القدُرات التعليمية الرَّقْمية في المجتمعات المحلِّية، والتدريب على استعمال التقانات الرَّقْمية الحديثة، ورفع الكفاءة بها.

ويتعاون المركز مع الخبراء في مكافحة التطرف العنيف؛ لفهم جهود الوقاية، وإعادة دمج المتطرفين والإرهابيين.

5) التقنيَّات الناشئة

يُعنى المركز بتحليل المناهج المختلفة، ومواكبة التقنيَّات الجديدة كالذكاء الاصطناعيِّ؛ لفهم الآثار والعواقب للإرهاب ومكافحته. ■

مجلة ديناميات الصراع غير المتكافئ (DAC) وتأصيل نبذ العنف

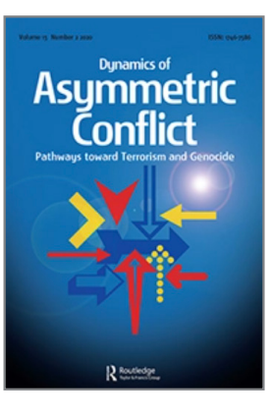

رابط المجلة

لهذه المجلَّة الأكاديمية الإلكترونية الصادرة باللغة الإنجليزية عنايةٌ بقضايا الإرهاب والإبادة الجماعية، وتنشر بحوثًا أكاديمية موثَّقة بالمصادر العلمية المعتمَدة عن الصراع والإرهاب، من وجهات نظر علوم إنسانية مختلفة؛ كعلم النفس، والاقتصاد، والسياسة، والتاريخ، والاجتماع، والجريمة.

وتهدِفُ المجلَّة إلى ترسيخ منهجيات نبذ العنف ومنعه أو التخفيف منه، ورفض الحروب بين الدول، واستنكار الممارسات الإرهابية في أرجاء العالم. وتمتاز بحوثُ المجلَّة بالجَودة كمًّا ونوعًا، فهي تتضمَّن نتائجَ مقابلات مَيدانية في مناطق الصراعات، وتجاربَ بحثيَّة عمَّن عانَوا أهوالَ الحروب، ومُخرَجات بحوث فيها خُلاصات ما توصَّل إليه الباحثون.

وترحِّب المجلَّة بوجهات النظر المختلفة في مجالات الأنثروبولوجيا، والاتصالات، وعلم الجريمة، والاقتصاد، والتاريخ، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وغيرها. وتُتيح للباحثين فرصةَ الانضمام إلى تيَّار ثقافي يضمُّ صانعي السياسات والمحلِّلين وضبَّاط الشرطة والجيش والاستخبارات، إضافةً إلى موظفي المنظَّمات غير الحكومية والمؤسَّسات المهتمَّة بقضايا السِّلم والحرب، وتوجِّه دعوةً إلى العلماء لدعم هذا التيَّار والسعي في احتواء أعضائه. ■

التبجُّح في الحرب على الإرهاب

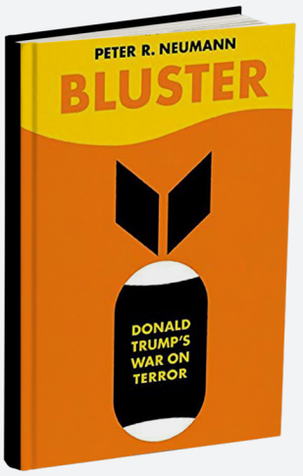

Author: Peter R. Neumann
Publisher: Oxford University Press
Date: January 1, 2020
ISBN-13: 978-0190099947

رابط الكتاب

من أبرز وعود الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي ترامب القضاءُ على الإرهاب تمامًا، فهل كان الغرضُ من وعوده كسبَ مزيد من الأصوات، أو إحداثَ تغيير جذري في السياسة الأمريكية مخالفٍ لسياسات الإدارات السابقة؟

منذ أن تولَّى ترامب الرئاسة، أصبحت السياسةُ الأمريكية لمكافحة الإرهاب أكثرَ عسكرية، وأقلَّ اهتمامًا بالأسباب والعواقب، وتدهورت العَلاقاتُ مع الشركاء الأجانب، وتعاظمت سطوة اليمين المتطرف؛ ما أدَّى إلى تقويض ثقة الأقلِّيات من المهاجرين في الدولة التي تدَّعي الحريةَ والتعايش السِّلمي.

ويقيِّم بيتر نيومان في كتابه هذا نهجَ ترامب في مكافحة الإرهاب، فيرى أن حربه على الإرهاب تبدو قويةً على المدى القصير، لكنَّها ستخلِّف أضرارًا كبيرة في المستقبل؛ فإن الرئيس لم يُخفِق في وضع إستراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب فحسب، بل أدَّى نهجُه إلى جعل العالم أقلَّ أمانًا، وقوَّض أصولَ مفهوم (القوة الناعمة) الذي يُعَدُّ فكرةً أمريكية بحتة.

وذهب ديفيد فروم كاتبُ عمود في "مجلَّة أتلانتيك" وكاتبُ الخطابات السابق في البيت الأبيض، إلى أن حُكمَ نيومان على إدارة ترامب يتلخَّص في فكرتين أساسيتين هما: الكثير من الغرائز الغاضبة، والإستراتيجية الضبابية غير الواضحة. مما جعل العالمَ أقلَّ أمانًا من التهديد الحقيقيِّ للإرهاب.

أما دانيال بيمان الأستاذُ في كلية الخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون، ومؤلِّفُ كتاب "الثمن الباهظ: انتصارات وإخفاقات مكافحة الإرهاب الإسرائيلي"، فيرى أن كتابَ نيومان تقييمٌ ممتاز لتغيُّر حال مكافحة الإرهاب في عهد ترامب.

ويؤكِّد نيومان أن ترامب قوَّض جهودَ مكافحة الإرهاب؛ بخلطه بين الإرهاب والهجرة، وتشجيع اليمين المتطرف في الداخل، في حين يشعل النارَ في القوة الناعمة للولايات المتحدة في أرجاء العالم. وهذا كان رأيُ إيريكا تشينويث، أستاذة حقوق الإنسان والشؤون الدَّولية بجامعة هارفارد أيضًا. ومجملُ القول: إن هذا الكتابَ نقدٌ موثَّق منطقي وموضوعي سَلِس لنهج إدارة ترامب لمكافحة الإرهاب داخليًا وخارجيًا؛ إذ رفضَ ترامب بشدَّة كل سياسات سابقيه، لكن التغيير في عهده كان ضئيلًا، وما تغيَّر لم يخدُم الأمريكيين كثيرًا، بل أسهم في زعزعة استقرارهم، وأحدث جوًا من التخوُّف وضعف الثقة. ■

دليل روتليدج لمكافحة الإرهاب والتمرُّد في إفريقيا

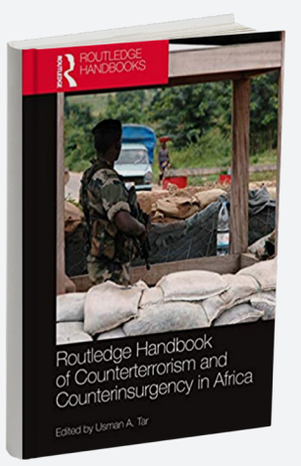

Author: Usman A Tar
Publisher: Routledge; 1st edition
Date: December 31, 2020
ISBN-13: 978-1138575394

رابط الكتاب

لا تزال القارَّة الإفريقية من أكثر البِقاع تعرُّضًا لمخاطر الإرهاب؛ لما تزخَرُ به من ثروات طبيعية عظيمة تجعلها مَطمعًا للقوى المتعددة، ولا سيَّما الاستثمار في مجال الطاقة. وهي كذلك مهدَّدة من المتطرفين والإرهابيين، وبخاصَّة في منطقة الساحل الغربي. وتُعَدُّ جماعة بوكو حرام النيجيرية من أخطر الجماعات المهدِّدة للأمن والاستقرار هناك، وقد تأكَّد تورطُها في كثير من العمليات الإرهابية العنيفة.

في ظل ذلك يهدِّد أمنَ المنطقة إرهابٌ غاشم مغتصب، لا يفهم العالم النيةَ الحقيقية والغرض من جرائمه وتفجيراته وتهديداته. ومهما كانت هذه النيةُ وهذا الغرض، فإن الإنسانية تندِّد بشدَّة بكل عمل إرهابي يستهدفُ أرواح الأبرياء الآمنين. وعلى صعيد آخر، فإن النهج التقليديَّ لمكافحة الإرهاب الذي يعتمد على القوة العسكرية والمعالجة الأمنية، لا يمكن أن يثمرَ النتائج المرغوبة، ويتبدَّى ذلك جليًا في كثرة الهجَمات الإرهابية في إفريقيا بمعدَّل ثلاث هجَمات يوميًا.

من هنا كان كتابُ عثمان أتار، أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدفاعية في أكاديمية الدفاع النيجيرية، مهمًا في توضيح كيفية تغيير بيئات الدفاع والأمن في إفريقيا على نحو جذري، وذلك بحسَب التغيُّرات المُستَجَدَّة في السياسة العالمية والتداعيات المحلِّية. وتناولت موضوعاتُ الكتاب الأبعادَ العابرة للحدود الوطنية لمكافحة الإرهاب والتمرُّد في إفريقيا، مع الكشف عن الجهود المبذولة من قِبَل الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية في مساندة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب ودعمها.

يقيِّم الكتابُ أولًا بأسلوب نقدي البُنى الإقليمية الناشئة لمكافحة الإرهاب والتمرُّد والعنف المنظم في إفريقيا؛ باعتماد إطار الاتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب (AU-CTF) ومجمَّعات الأمن الإقليمية (RSC).

ويتطرَّق الكتابُ إلى هياكل مكافحة الإرهاب والتمرُّد ووسائلها التي أنشأتها دولٌ إفريقية؛ لاحتواء كل مظاهر العنف في القارَّة، والحدِّ منها، والقضاء عليها. وأخيرًا يلتفت الكتابُ إلى موضوع دخول الجهات الفاعلة غير الحكومية؛ كالمجتمع المدني، ومجموعات المتطوِّعين، وشركات الأمن الخاصَّة، ومقاولي الدفاع، إلى مسرح مكافحة الإرهاب والتمرُّد في إفريقيا؛ تحت راية العمل التطوُّعي والدعم المجتمعي للدولة.

وبهذا يكون الكتابُ ذا فائدة أكاديمية وقاعدة معرفية للطلَّاب والباحثين في الدراسات الأمنية، والدراسات الإفريقية، والعَلاقات الدَّولية، ودراسات الإرهاب. ■

أمن المعلومات
في دورة توعوية بمركز التحالف

عقد مركزُ التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب دورةً توعوية لممثِّلي دول التحالف وموظفي المركز، عن أمن المعلومات (السيبراني) يومي 12 و22 أكتوبر بمقرِّ المركز بالرياض. قدَّم الدورةَ الأستاذ علي الشنيف مديرُ إدارة تقنية المعلومات بالمركز، والأستاذة حنان الشِّهري المختصَّة بأمن المعلومات بالإدارة.

استهدفت الدورةُ تعزيز الوعي بأمن المعلومات، والتعريفَ بالمخاطر والتهديدات الأمنية المحتمَلة لتجنُّبها، وتقليل آثارها، واتِّباع أفضل الممارسات الأمنية في التعامل مع حوادث أمن المعلومات. وتضمَّنت الدورةُ أنشطةً وبرامجَ؛ منها المحاضراتُ التوعوية التي شَمِلَت جوانبَ شتَّى في الموضوع، كأمن كلمة السرِّ، وأساليب حماية البيانات، وأمن البريد الإلكتروني، وأمن الهواتف الذكية وحماية الخصوصية، وتجنُّب البرمجيات الخبيثة والهجَمات الإلكترونية.

وأُرفقت الدورةُ بمِنصَّة توعوية إلكترونية تعرضُ محتوًى مرئيًّا لمواضيعَ مهمَّة جدًّا في أمن المنشآت، وحقيبةً توعوية حوت مطبوعاتٍ متنوِّعةً في الأمن السيبراني، منها كُتيِّب حصن المستخدم، وكُتيِّب ومَضات إرشادية في الأمن السيبراني. ■

تحدِّيات فيروس كورونا
في ندوة توعوية بمركز التحالف

عقد مركزُ التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب ندوةً توعوية بعنوان "فيروس كورونا المستجدُّ، حصاد عام، والتحدِّيات المقبلة" بمقرِّه في الرياض يوم الاثنين 16 نوفمبر 2020م، تناولت الموجةَ الثانية من الفيروس، وإجراءات مواجهتها؛ لحماية المركز والعاملين فيه.

واستعرضت الندوةُ التي قدَّمها العقيد عبدالله الغويري والأستاذ تركي الأحمري والدكتور أمجد عبدالرحمن خطَّةَ عمل لجنة إدارة أزمة كورونا (كوفيد- 19) بمركز التحالف وإنجازاتها وجهودها في إعداد الخطط لإدارة الأزمة؛ بدءًا من تنفيذ دراسات تحليلية عن الإجراءات الوقائية، وحصر الحالات، وتحديد المخاطر المترتبة عليها التي من الممكن أن يتعرَّض لها بعضُ الموظفين، وجمع البيانات وتحليلها، وإصدار التوصيات.

واستعرضت الندوةُ جهود اللجنة في تنفيذ أعمال المتابعة والمراقبة التي تضمَّنت التحقُّقَ من اكتمال الأدوات الخاصَّة بالأزمة، وتبليغَ الموظفين بالإرشادات، وتنفيذ الجولات التفتيشية، والتعامل مع الحالات المؤكَّدة والمشتبَه بها والمتعافية، والتثبُّت من احتواء الأزمة في المركز. وقد وُفِّقت اللجنة في تنفيذ 26 اجتماعًا وجلسةَ عمل، وإصدار 19 توصيةً و50 منشورًا، فضلًا عن تعقيم المركز، وتزويد منسوبيه بالأدوات الوقائية اللازمة. ■